أمير الدليم يرحب بالصدر في الأنبار

الصدر

السليمان

□ بغداد / المدى

اعتبر أمير عشائر الدليم علي حاتم السليمان، الاثنين، أن اتهام محافظ الأنبار لجيش المهدي بمحاولة اغتياله لا يمثل أهالي المحافظة، فيما أكد أن الأنبار ترحب بزيارة زعيم التيار الصدري في أي وقت، أشار إلى أن المحافظة لا تسمح لأي شخص أن يمنع من يزورها.

وقال السليمان في تصريحات لوكالة السومرية نيوز إن "اتهام محافظ الأنبار للتيار الصدري بمحاولة اغتياله لا يمثل أهالي المحافظة"، مؤكدا "أننا بعيدون جداً عن الخلافات السياسية، وأن وجهة نظر السياسيين لا تمثل وجهة نظر المحافظة".

وأكد السليمان أن "محافظة الأنبار ترحب بزيارة الصدر وغيره في أي وقت كان، كونها محافظة عراقية وتعود لكل العراقيين"، مشيرا إلى "أننا لا نسمح لأي شخص بمنع أحد من زيارة المحافظة".

وكان محافظ الانبار قاسم محمد الفهداوي اتهم، السبت الماضي جيش المهدي التابع للتيار الصدري بمحاولة اغتياله الأخيرة، مؤكدا حصوله على وثيقة مرسلة من جهاز المخابرات إلى مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي تظهر تورط جيش المهدي بالحادث، فيما طالب الحكومة بتسليم المتورطين بالعملية.

فيما رد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الاول الأحد (٢٠ تشرين الثاني الحالي)، على محافظ الأنبار ودعاه إلى تقديم أدلته التي تثبت تورط جيش المهدي في محاولة اغتياله، ناصحا إياه بعدم "إعطاء النفس حراما".

ويمكن أن يعتبر الفهداوي أول سياسي عراقي تجرأ على اتهام جيش المهدي مباشرة، وهو أمر حاولت أغلب الجهات السياسية والحكومية وحتى العسكرية تفاديه على مدى السنوات الثلاثة الماضية، إذ كانت الاتهامات توجه إلى ما يمسى "الميليشيات" بشكل عام من دون تسمية جيش المهدي صراحة.

غير ان الفهداوي تراجع عن اتهامه امس في تصريح صحفي وقال التصريحات التي أدلى بها لوسائل الإعلام العراقية جرى تحريفها، مشيرا إلى أنه لم يقُل لديه أدلة بخصوص إرسال مسلحين إلى سوريا أو غيرها لكنه قال، وهو ما لم ينشر، إنه لديه عتب على الحكومة المركزية التي أهملت التحقيق في واقعة محاولة الاغتيال التي تعرض لها رغم مرور ١٣ يوما على وقوعها.

وأوضح الفهداوي أنه يرى أن الحكومة العراقية لاهية في دعم أنظمة تضطهد شعوبها وتتهاوى أمام ضربات تلك الشعوب وتتجاهل واقعة استهداف مسؤول بالدولة". وبشأن اتهامه لجيش المهدي، قال إنه "يبدو أن ما حصل تصرف شخصي من قبل هؤلاء، وأن لا خلاف لديه مع الصدريين وأنهم وعدوه بإجراء تحقيق عادل بالموضوع".

مجلس السلم والتضامن يدعو لعقد لقاء وطني

من تظاهرات ساحة التحرير (أرشيف)

□ بغداد / المدى

دعا المجلس العراقي للسلم والتضامن القوى السياسة والوطنية عن تضامنه لعقد لقاء وطني يخرج البلاد من ازمتها الراهنة واكد المجلس في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس انه :يعبر عن تضامنه مع الأصوات الداعية لعقد لقاء وطني شامل لانتشال البلاد من أزمتها تمر العملية السياسية اليوم بأخطر مراحلها جراء الصراع و الاحتراب بين القوى السياسية المتنفذة في الحكم، رغم اقتراب بلادنا من تحقيق الانجاز التاريخي بانسحاب القوات الامريكية وانفتاح الفضاء السياسي العربي والدولي امام العراق وهو يمتلك مقومات القرار السيادي من جديد.

واضاف البيان " لقد عانى شعبنا ومنذ سقوط الدكتاتورية في عام ٢٠٠٣ من الصراعات السياسية للاستحواذ على مكاسب السلطة ومغانمها، ورافق ذلك انغماس خطير في مهاوي الفساد واستباحة المال العام للكثير من المسؤولين، مما شجع القوى المضادة وقوى الجريمة المنظمة ان تستغل هذه الظروف وان تؤجج حمى الطائفية لتجعل من العراق مسرحا للقتل والتدمير والحرب الطائفية والتدخلات الخارجية .لقد وعى شعبنا مبكرا خطر ما يحاك لهذا البلد من مؤامرات لإفشال تجربته الديمقراطية الوليدة ، وتمزيق وحدته الوطنية ولا يزال ابناء شعبنا ينظرون بعين الريبة والترقب لما يقوم به بعض السياسيين من ادوار مريبة سيئة ومشبوهة باستغلالهم فضاء الإعلام الذي خرج من قيود الاستبداد مروجين حاملين على اكتافهم الشعارات الطائفية وقيمها البالية الخطيرة ومعاولها .ولم تعد " الوحدة الوطنية " لدى هؤلاء " مقدسة " بعدما استأثروا بالمغانم والنفوذ ، تلك التي طالما رفعوا شعاراتها لاستدراج الأصوات الانتخابية مستغلين في ذلك الدوافع النبيلة لابناء شعبنا الطامح للخلاص والحرية .ان الكتل السياسية المشاركة في السلطة وهي تضع مستقبل العراق كدولة ديمقراطية اتحادية في مهب الريح على حافة المخاطر والمجاهيل من خلال الأداء المتراجع والسلوك الانتهازي النفعي الذي بات يوظف حتى الحقوق التي أقرها الدستور كالفيدرالية و الاقاليم ليجعل منها، في حالة القبول او الرفض، أوراقا للابتزاز السياسي و المناكدة، و تتحمل هذه الكتل اليوم المسؤولية التاريخية عن كل ما يجري من تصعيد و توترات واحتدامات مقلقة .ان المجلس العراقي للسلم والتضامن يتوجه بالنداء لكل القوى السياسية المخلصة سواء المشاركة في السلطة او خارجها للارتقاء بدورها الى مستوى المخاطر التي يمر بها البلد وجعل الجلوس على طاولات الحوارات الهادفة البناءة بديلا عن الصراعات التي اصبحت تهدد اركان السلم الاهلي . كما يعبر المجلس عن تضامنه مع تلك الاصوات الداعية لعقد لقاء وطني شامل أو الدعوة للمائدة المستديرة، تشمل جميع القوى و الاحزاب المشاركة في العملية السياسية من داخل السلطة و خارجها، الى جانب ممثلي المجتمع المدني من منظمات واتحادات وشخصيات لحل المشاكل العالقة ووضع حد للمماحكات و المزايدات السياسية والازمات المستمرة . كما يدعو المجلس قوى المجتمع المدني منظمات و اتحادات مهنية و نقابية وأفرادا و القوى السياسية المخلصة للتحرك وتنسيق الجهود للقيام بانشطة و فعاليات ميدانية جماهيرية مشتركة و ضاغطة على اصحاب القرار لحماية السلم الاهلي ومن اجل صيانة الوحدة الوطنية ولإجبار الكتل المتنفذة على الرضوخ لمطالب المواطنين و الكف عن المغامرة والمقامرة بمصير العراق ومستقبله لتوحيد. والوقوف صفا واحدا ضد المشاريع التي تعصف بالوحدة الوطنية لاحباطها من اجل مستقبل افضل لبلدنا.

النقل: تركيا تتعمد الاساءة الينا.. وكردستان تحاول احتواء الأزمة

□ بغداد / المدى

أخذت أزمة الطيران بين العراق وتركيا بالتصاعد إذ أكدت وزارة النقل العراقية، امس أن القائم بالأعمال التركي أفسد حلول الأزمة مع العراق، مبينا أنه "تلفظ بكلمات نابية لا تليق بسمعة وهيبة العراق"، أشار إلى أنه طالب العراق بالتراجع عن قراره بمنع هبوط الطائرات التركية.وقال مستشار وزير النقل كريم النوري في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "القائم بالأعمال التركي وأثناء اجتماع عقد في مقر وزارة الخارجية العراقية ببغداد، امس، مع مسؤول رفيع في وزارة النقل العراقية وبحضور رئيس دائرة الدولة المجاورة في الخارجية العراقية لمناقشة الأزمة بين البلدين تلفظ بكلمات نابية تعلوها نبرة الاستعلاء والهيمنة ولا تليق بمكانته الدبلوماسية ولا تليق بالعراق وسمعته وهيبته". وأشار النوري إلى أن "القائم بالأعمال طالب العراق بالتراجع عن قراره بمنع هبوط الطائرات التركية في المطارات العراقية"، مؤكدا أنه " نصح وزارة الخارجية العراقية بعدم التحدث في هذه الأزمة، واستغرب تحدث وزير النقل العراقي بها".

وأعرب النوري عن استغرابه من "أسلوب القائم بالأعمال وطريقة تعامله المتعالية، والتي أفسدت أجواء التفاهم بين الوفدين، وعمقت من الأزمة واستبعدت كل آفاق الحلول الممكنة لها". من جانب آخر كشفت رئاسة إقليم كردستان ، انها تقوم باتصالات مكثفة لحل أزمة منع حركة الطيران بين العراق وتركيا قريبا، عازية سبب احتجاز الطائرات العراقية في تركيا إلى قضية جزائية تتعلق بديون سابقة على النظام العراقي المباد. وقال رئيس ديوان حكومة إقليم كردستان فؤاد حسين إن "هناك حواراً واتصالات بين الإقليم وبغداد وبين الإقليم وتركيا وكذلك بين بغداد وتركيا، لإيجاد الحل بشأن إيقاف حركة الطيران بين البلدين".وأضاف حسين أن "القضية هي قضية جزائية حيث إن الحكومة العراقية مدينة بخمسة ملايين دولار لبعض الشركات التركية تعود إلى النظام السابق المباد فلهذا تم حجز طائرات خطوط الجوية العراقية وكرد فعل لهذه الخطوة تم منع الخطوط الجوية التركية من الهبوط في المطارات العراقية"، مؤكدا "وجود اتصالات مكثفة بين جميع الأطراف لأجل إيجاد حل لهذه المشكلة خلال الأيام المقبلة". وكانت وزارة النقل العراقية أعلنت على لسان الوزير هادي العامري، في ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١، أنها قررت منع الطائرات التركية من الهبوط في المطارات العراقية، مؤكدة أن هذا القرار لا رجعة فيه حتى السماح للطائرات العراقية من الهبوط في المطارات التركية.

وكان العراق قد وقع مطلع ايار الماضي مذكرة تفاهم مع تركيا لتعزيز التعاون وتطوير الإطار التنظيمي للخدمات الجوية بين البلدين. يذكر ان العراق يرتبط مع تركيا بعلاقات تجارية واقتصادية وسياسية، إلا أن هذه العلاقات تراجعت بعض الشيء بعد ان بدأت القوات التركية بعمليات قصف المناطق الحدودية العراقية منذ العام ٢٠٠٧، بذريعة استهداف عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجد في تلك المناطق منذ أكثر من ٢٥ عاماً، حيث أدت تلك العمليات إلى مقتل وإصابة مئات الآلاف من المواطنين الكرد ، إضافة إلى إنشائها ١٤ سداً على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، وثمانية سدود على نهر دجلة وروافده، حيث تحتاج إلى سنوات عدة لملء البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، ما أدى إلى انخفاض نسبة إيرادات المياه الواردة إلى العراق.

الداخلية: خلية البعث المنحل مسؤولة عن قتل الآلاف

أعلنت وزارة الداخلية أن الخلية المرتبطة بحزب البعث المنحل التي عرضت اعترافاتها امس متورطة بعدة جرائم في بغداد منها تفجيرات الشورجة والصدرية، مؤكدة أن أوامر ألقاء القبض صدرت وفقا للاعترافات التي تمت من قبل المتهمين.

□ بغداد / متابعة المدى

وقال مدير عام مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اللواء عبد الحسين العامري خلال مؤتمر صحافي عقد بمبنى الوزارة في بغداد وحضرته (المدى) إن "الجرائم التي قامت بها الخلية التي عرضت اعترافاته امس، هي تفجير الصدرية في بغداد والذي راح ضحيتها ٧٥٠ شهيدا، وأكثر من ١٠٠٠جريح فضلا عن تفجيرات الشورجة وسوق الغزل وباب المعظم".

وأضاف العامري أن "الجرائم الأخرى التي قامت بها هذه الخلية هي تفجيرات وزارة الصحة والمتطوعين في قيادة شرطة بغداد وفي شارع حيفا وعلاوي الحلة، وامتدت إلى عرس الدجيل وصاغة الذهب في منطقة المنصور"، لافتا إلى أن "هناك متابعة استخبارية دقيقة على ضوء الاعترافات التي تمت من قبل المتهمين تم إصدار أوامر إلقاء القبض".

وعرضت وزارة الداخلية العراقية، صباح امس، اعترافات ٢٢ شخصا من أصل ٢٠٠ شخص يشكلون خلية مرتبطة بحزب البعث المنحل مسؤول عن عمليات قتل وتفجير في عدد من المحافظات، فيما أكدت أن الخلية مسؤولة عن قتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص خلال السنوات الماضية.

وفي سياق متصل أفاد مصدر عسكري في محافظة نينوى، الاثنين، أن قوة عسكرية اعتقلت ١٣مطلوباً بينهم أربعة بتهمة "الإرهاب" خلال عمليات دهم نفذتها شرق المدينة.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الفرقة الثانية التابعة للجيش نفذت، ظهر امس، عمليات دهم في منطقتي الأربجية وحي الانتصار في الساحل الأيسر شرق الموصل، أسفرت عن اعتقال ١٣ مطلوباً، بينهم أربعة بتهمة الإرهاب،والعثور على مخبأين ضما ١٩ عبوة ناسفة ولاصقة محلية الصنع".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة أخضعت المعتقلين للتحقيق في مركز أمني، فيما نقلت العبوات لمكان آمن تمهيدا لإبطالها".

وشهدت نينوى امس اعتقال آمر كتيبة الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت، في ما يسمى بدولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي خلال عملية أمنية شرق الموصل.

من جانب آخر أفاد مصدر في شرطة كركوك، الاثنين، بأن قوة أمنية عثرت على جثة رجل مسن مجهول الهوية قضى خنقا جنوب كركوك.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الشرطة عثرت، ظهر امس، على جثة مجهولة الهوية تعود لرجل في العقد السادس من عمره، مرمية على جانب الطريق في منطقة واحد حزيران، جنوب كركوك"، مبينا أن "الجثة بدت عليها آثار الخنق".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوة نقلت الجثة إلى دائرة الطب العدلي في مستشفى ازادي العام للتعرف عليها وتسليمها لذويها، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

كما اعلنت مديرية شرطة الاقضية والنواحي في كركوك امس أن قواتها عثرت على جثة موظف في مديرية تربية المحافظة قضى خنقا جنوب كركوك بعد نحو أسبوع على اختطافه، مؤكدة أن أسرته دفعت ١٠٠ مليون دينار للإفراج عنه.وقال مدير شرطة الاقضية والنواحي العميد سرحد قادر إن" قوة من الشرطة عثرت، ظهر امس، على جثة الموظف في تربية كركوك كنعان قاسم اكبر مرمية على جانب الطريق في منطقة حي الواسطي، جنوب كركوك"، مبينا أن "الجثة بدت عليها آثار الخنق".

وأضاف قادر أن "القوة نقلت الجثة إلى دائرة الطب العدلي في مستشفى ازادي العام تمهيدا لتسليمها لذويه"، مشيرا إلى أن "اسرة المختطف ابلغونا بأنهم سلموا الخاطفين ١٠٠ مليون دينار كفدية لإطلاق سراحه".

■ السعد تؤكد وجود أجندات سياسية عطلت التعداد

أعربت نائبة عن التحالف الوطني عن اعتقادها "أن أجندات سياسية تقف وراء عدم إجراء التعداد السكاني في العراق".

وقالت النائبة سوزان السعد في تصريحات صحفية امس " أجندات سياسية تحول دون إجراء التعداد السكاني الذي على أساسه يتم توزيع الثروات ومشاريع التنمية المختلفة وحتى على صعيد معرفة حاجة كل محافظة من فرص العمل لكن بعض الجهات تقف بوجه هذا الأمر لتحفظات منها حول التوقيت والظروف والمتغيرات التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣ ".

وأوضحت ان " أبرز تلك المتغيرات هي وجود محافظات غير مستقرة أمنياً بشكل كامل كمحافظة ديالى بالاضافة الى ملف المهجرين في الداخل وقد شهدت بعض المحافظات نزوح العديد من السكان بسبب الظرف الأمني والوضع الاقتصادي ".

■ طيفور يؤيد إقامة الأقاليم بشروط

أكد نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور تأييده لإقامة الاقاليم ضمن العراق الاتحادي شريطة ألا يشمل المناطق المتنازع عليها مع ضرورة الإسراع في تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم.

وأضاف طيفور ان" جميع المحافظات تستطيع إنشاء الأقاليم لأنه إجراء قانوني وحق مشروع كفله الدستور على اعتبار ان العراق بلد فيدرالي، والتصريحات عن ان وجود الأقاليم من شأنه أضعاف الدولة ويؤدي الى التقسيم غير صحيح ويخالف المنطق ويعارض الديمقراطية، مشددا على أهمية تشكيل أقاليم جغرافية أدارية بين المحافظات التي تتحد فيما بينها".

وبين أن" هذا سيساعد في توزيع الصلاحيات وتقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وهو بالتأكيد يصب في المصلحة العامة ويساهم أيضا بإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها المحافظات".

■ الكردستاني يعتبر القلق من الانسحاب مشروعاً

اعتبر النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه قلق بعض الكتل السياسية من الانسحاب الامريكي مشروعا لانه يمس الحكومة والشعب العراقي. وقال طه " مسألة القلق تتعلق بالوضع الامني حيث ان جميع الكتل السياسية لا تريد بقاء القوات الاجنبية في البلاد ولكن الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي يعد الهاجس الاول والاخير لابناء الشعب العراقي كونه أثر وبشكل واضح على هذه المسألة ".

وأضاف النائب عن التحالف الكردستاني ان"استقرار الوضع السياسي في العراق سينهي شدة القلق الموجودة لدى الكتل السياسية".

واوضح طه انه" لابد من ان تكون للحكومة دراسة مفصلة أو رؤية واضحة بعد انسحاب القوات الامريكية لملء الفراغ وذلك بجاهزية القوات الامنية من الجيش والشرطة لحماية اجواء وحدود العراق".